شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحية 5

ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات 154

صورة قلمية

حسين أبو النمل 164

مراجعات

..... 178

وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

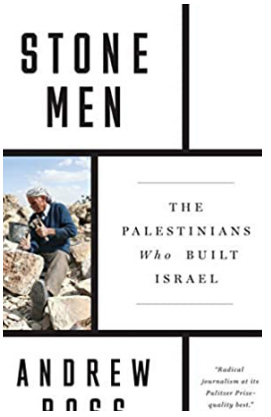
STONE MEN
THE PALESTINIANS Who BUILT ISRAEL
ANDREW

إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوة وحدودها
تحرير: مهند مصطفى
المؤلفون
مركز زيتونة للدراسات السياسية

مجموعة مؤلفين
استراتيجية المقاطعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد
الواقع والطموح
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

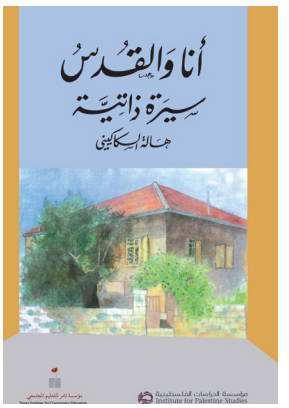
أنا والقدس
سيرة ذاتية
جمالة السكاكيني
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

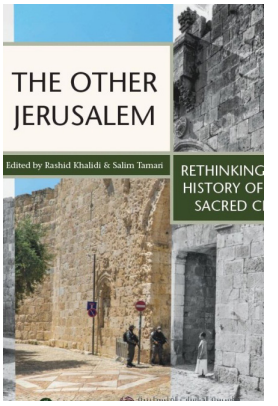
THE OTHER JERUSALEM
Edited by Rashid Khalidi & Salim Tamari
RETHINKING HISTORY OF SACRED

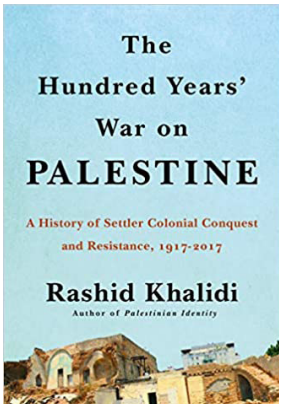
The Hundred Years' War on PALESTINE
A History of Settler Colonial Conquest and Resistance, 1917-2017
Rashid Khalidi
Author of Palestinian Identity

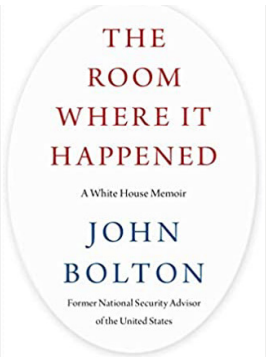
THE ROOM WHERE IT HAPPENED
A White House Memoir
JOHN BOLTON
Former National Security Advisor of the United States

مجموعة مؤلفين
حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧
مسارات الحرب وتداعياتها
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

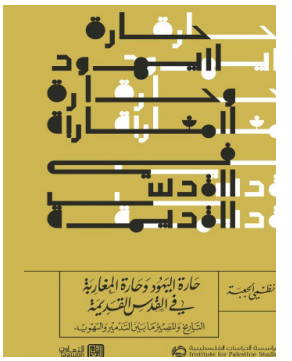
حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة
التاريخ والصيرورة ما بين التدمير والتهويد
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مراجعات

إستراتيجية المقاطعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبرتهايد: الواقع والطموح

المؤلف: مجموعة مؤلفين

مكان النشر: بيروت

دار النشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سنة النشر:2018

عدد الصفحات: 448 صفحة

مراجعة : إيهاب محارمة*

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كتاباً يحمل عنوان **إستراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبرتهايد: الواقع والطموح**. يتوزع الكتاب الذي كتب مقدمته عزمي بشارة وحملت عنوان «في تطبيع غير الطبيعي»، على فصلين: يُعالج الأول تاريخ ومسارات حملات المقاطعة في الوطن العربي، بالتركيز على مقاطعة الفلسطينيين والأردنيين والبحرينيين. بينما يتطرق الثاني لنماذج دولية في المقاطعة، كجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وأستراليا وتشيلي وماليزيا.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير دورية «سياسات عربية».

كيف نعرّف المقاطعة والتطبيع؟

يتساءل عزمي بشارة في **مقدمة الكتاب** ما الذي يُعد تطبيعاً؟ وما الذي لا يُعد؟ وما يُمكن فهمه من نصّ بشارة، ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

أولًا، أن التطبيع أو رفضه ليس مرتبطاً بفتوى أو حكم، فالبوصلة هنا قضية وطنية عادلة وصراع مع مستعمِر إسرائيلي (ص 32). ولذلك، لا يصحُ أن يُنصب أحدٌ نفسه لحسم الجدل لما يُعد تطبيعاً وما لا يُعد، من دون تقديم طرح يربط بين الهدف وهو التحرر من الاستعمار، والوسيلة وهي مقاطعة نظام الاستعمار (ص 29).

ثانيًا، إن التطبيع أو رفضه ليس شعاراً قائماً في حد ذاته، فهناك قناعة إسرائيلية ثابتة، ترى أن السلام لا يدوم من دون تطبيع (ص 27). وفي هذا الصدد، يُعدّ اتفاق كامب ديفيد للسلام الموقع بين الرئيس المصري، أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، عام 1978، إشارة واضحة إلى ذلك، وهو الذي ينص على أن «السلام يتعزز.. بالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية». ولهذا، تَعُدّ الحركة الصهيونية وإسرائيل من بعدها، التطبيع أمراً ضروريّاً (ص 31).

ثالثًا، إن التطبيع أو رفضه لا يحمل معنىً موحداً، فدلالات التطبيع ومقاطعة نظام الاستعمار الإسرائيلي، مرتبطة بمكان وجغرافيا وجود الفلسطيني داخل فلسطين (ص 35). وفي الأرض المحتلة عام 1948، يُشير بشارة إلى أنه لا مكان لاستعمال التطبيع، فمواطنة العرب تُمثل الأساس القانوني لبقاء الفلسطينيين في أرضهم في ظل النظام الاستعماري (ص 34). وبطبيعة الحال، هذا لا ينفي رفض الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948 الخدمة في الجيش الإسرائيلي، ورفض الرموز الإسرائيلية، والتمسك بالرموز الفلسطينية (ص 36).

تُشكل هذه الاعتبارات، مدخلاً عند بشارة في بلورة إستراتيجيات المقاطعة ورفض التطبيع.

دوليّاً، تكتسب إستراتيجية المقاطعة أهمية كبرى، لا سيما في ظل وجود دول ومنظمات تحظى بعلاقات طبيعية مع إسرائيل (ص 38). ولذلك، فإن بشارة يعدُّ مقاطعة إسرائيل دوليّاً، المنبر الرئيس للمؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية والساعين لترجمة حركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وحقوقه إلى إستراتيجيات نضالية ضد نظام

الاستعمار (ص 38). ويرى أن نجاح المقاطعة الدولية يضمن للفلسطينيين إستراتيجية نضالية، تُلحق ضرراً بالمحتل، وتضعهُ في خانة المنبوذين، وفي حالة دفاع وتبرير عن الذات (ص 40).

عربياً، رفض التطبيع مع إسرائيل مفهوم أوسع من المقاطعة (ص 38)، ويفتح للشعوب العربية آفاقاً للضغط على أنظمتها «المستبدة»، حتى تعي أن رفض التطبيع، نضال عربي أولاً (ص 34). ويرى أن هذا الضغط يفرضُ على الأنظمة العربية التوقف عن التطبيع مع إسرائيل قبل الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. فلا يصحُ أن تتخذ الأنظمة العربية الساعية للتقرب من الولايات المتحدة الأميركية، كسب رضا إسرائيل، طريقاً للتطبيع، بحجة التأثير فيها ومساعدة الفلسطينيين (ص 28).

على المستوى الفلسطيني، يرى بشارة أن الهمّ الأول والأخير هو النضال ضد الاحتلال والعنصرية، وضد نسج علاقة معه. ويرى ترابط رفض التطبيع مع النضال ضد الاحتلال والعنصرية (ص 36). ولذلك، يتوجبُ على الفلسطينيين النضال ضد الاحتلال والعنصرية، وهذه أولى خطوات المقاطعة ورفض التطبيع، تليها مقاطعة البضائع الإسرائيلية (ص 40).

يتضمن الفصل الأول في الكتاب، قراءة في جذور المقاطعة ومعانيها، وهنا، يُقدم عبد اللطيف حناشي فهمه لمعنى المقاطعة، بأنها الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصاديّاً أو اجتماعيّاً أو سياسيّاً، أو ذلك كله، كرفض البيع والشراء أو رفض التعامل مع جهة معينة، على المستويات الاجتماعية أو الدبلوماسية أو السياسية. أما جذور المصطلح، فيعيدها حناشي إلى احتجاج المزارعين الإيرلنديين عام 1880 ضد رفع قيمة إيجار الأراضي. فقد رفض الإيرلنديون هذه الزيادة وقاطعوا العمل مع الإنجليزي تشارلز بويكات (Charles Boycott) (1832-1897)، وتحولت المقاطعة منذ ذلك الحين إلى أداة فاعلة، يستعملها الضعفاء لتحقيق مطالبهم المشروعة، ووسيلة ضغط لإخضاع الطرف المهيمن (ص 52).

يتناول حناشي تجارب تاريخية أخرى، أهمها:

التجربة الهندية عام 1920 بمقاطعة الهنود للملابس القطنية البريطانية،
والتجربة الأوروبية بامتناع الأوروبيين عن شراء البضائع الألمانية،
والتجربة اليابانية برفض اليابانيين شراء السلع الأوروبية إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

وثـورة الأفارقـة الأميركيـين فـي الولايـات المتحـدة الأميركيـة عـام 1955 بامتناعهـم عـن اسـتعمال شـركة النقـل مـدة 381 يومـاً.

وصـولًا إلـى **التجربـة الجنـوب أفريقيـة** بمقاطعـة الجنـوب أفريقيـين نظـام الفصـل العنصـري فـي مجـالات التعليـم والنقـل والموسـيقى والرياضـة. وكذلـك، لا يُخفـي حناشـي أهميـة تكتيـكات المقاطعـة العربيـة منـذ عـام 1912 فـي تونـس ومصـر وفلسـطين، ويُقـدم أمثلـة، أهمهـا: مقاطعـة البضائـع اليهوديـة والبريطانيـة، والتصـدي لبيـع الأراضـي، وفـرض سياسـة اللاتعـاون، والمقاطعـة السياسـية.

يُركـز الفصـل الثانـي، الـذي يُقدمـه أحمـد حسـين علـى نقطـة مهمـة، هـي أن التراجـع الرسـمي العربـي لمقاطعـة إسـرائيل ظهـر بشـكل جلـيّ بعـد توقيـع مصـر والأردن ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية اتفاقيـات سـلام مـع إسـرائيل. ويسـتعرض حسـين المقاطعـة قبـل توقيـع هـذه الاتفاقيـات، مـع التركيـز علـى قـرار الجامعـة العربيـة فـي حزيـران/ يونيـو 1946 مقاطعـة جميـع الخدمـات الصهيونيـة فـي فلسـطين، وتأسيسـها مكاتـب إقليميـة فـي كل الـدول العربيـة لمقاطعـة إسـرائيل.

فـي الفصـل الثالـث، يناقـش ميشـيل نوفـل غيـاب إسـتراتيجية المقاطعـة لـدى الأنظمـة العربيـة الرسـمية. ويتضـح هـذا الغيـاب فـي ضـوء تجاهـل الأنظمـة العربيـة دور حركـة المقاطعـة وسـحب الاسـتثمارات وفـرض العقوبـات (BDS) فـي تحقيـق التضامـن مـع الفلسـطينيين وعـزل إسـرائيل، ولا سـيما مـع تحقيقهـا تحـولاتٍ هامـةً فـي الـرأي العـام الألمانـي والبريطانـي فـي المجـالات الاقتصاديـة والثقافيـة والأكاديميـة. ويشـير إلـى غيـاب دور رسـمي فـي دعـم حركـة المقاطعـة فـي الحـرب التـي تخوضهـا السـلطات الإسـرائيلية ضدهـا مـن خـلال منظمـات صهيونيـة وجماعـات ضغـط إسـرائيلية فـي الغـرب.

يبحـث أشـرف بـدر فـي **الفصـل الرابـع** المعوقـات التـي تمنـع الأنظمـة الرسـمية مـن دعـم حركـة المقاطعـة، ويشـير إلـى أربـع نقـاط، وهـي:

أولاً، الخـوف مـن الإجـراءات التـي تتبعهـا السـلطات الإسـرائيلية ضـد كل مـن يقاطعهـا، مثـل: اتهـام كل مـن يدعـم المقاطعـة بمعـاداة السـامية وذلـك بحجـة رفضـه لإسـرائيل (ص 127)، واسـتصدار إسـرائيل قوانـين محليـة ودوليـة يجـري فيهـا تجـريم كل مـن يدعـو إلـى مقاطعـة إسـرائيل (ص 131)، ومحاربـة تمويـل كل مـن يؤيـد المقاطعـة (ص 134)، وملاحقـة السياسـيين والأكاديميـين الذيـن ينتقـدون السياسـات الإسـرائيلية (ص 163).

وثانياً، القصور الذاتي الفلسطيني بعدم تبني إستراتيجية متكاملة تندرج ضمنها حركة المقاطعة (ص 148-143).

وثالثاً، غياب دور المؤسسات العربية والإسلامية.

ورابعاً، المناخ الإقليمي المواتي لإسرائيل وعدم التزام الدول العربية بمقاطعة إسرائيل قبل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

أما عن **البديل الشعبي لرفض التطبيع** مع إسرائيل، فيُقدم الكتاب مجموعة أساليب وتكتيكات شعبية (غير الرسمية/ البديلة) التي يستعملها الفلسطينيون والعرب في مقاومتهم لنظام الاستعمار الاستيطاني.

يُقدم أبو بكر عبد الرازق وربا علاونة في **الفصل الخامس** الأثر الذي يُمكّن الفلسطينيين من بناء اقتصاد وطني فلسطيني إن تبنّوا مشروعاً شعبيّاً لمقاطعة إسرائيل. يفرد الكاتبان مساحة مهمة لتأثير المقاطعة الشعبية التي تبناها الفلسطينيون إبان الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عامي 2012 و2014، إذ بدا واضحاً انخفاض واردات الفلسطينيين من إسرائيل منذ بداية الحرب لسلع حيوية وهامة، كالقمح والدقيق والبقوليات والحديد والمعدات الصحية والإسمنت وأغراض البناء (ص 163)، ما أوجد مناخاً ملائماً لتفعيل الطلب على المنتج الفلسطيني والمساهمة في إيجاد حلول للبطالة بين الخريجين (ص 178).

يُقدم الكتاب تجربتين عربيتين في مقاومة التطبيع، وهما:الأردن والبحرين. تناقش منى موسى عوض الله **في الفصل السادس** المقاطعة الشعبية الأردنية، وتركز على الاعتصامات، والمؤتمرات والندوات وورشات العمل، واللقاءات الحوارية والإذاعية والتلفزيونية، وتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي، والزيارات الميدانية للأسواق والمكاتب السياحية، وإصدار مقالات وبحوث ونشرات وبيانات وتصريحات وفيديوهات تدعو للمقاطعة، وإقامة مهرجانات لحرق البضائع الإسرائيلية، ومخاطبة الأشخاص والجهات الرسمية، وفضح المطبعين في الإعلام، وتكريم الهيئات المقاومة للتطبيع، وتنظيم حملات في المدارس والجامعات ضد المطبعين.

ويتتبع راشد عيسى الجاسم **في الفصل السابع** المخصص لدراسة الحالة البحرينية، بداية حركة المقاطعة في البحرين منذ عام 1938، وذلك بسبب تأثر البحرينيين بثورة فلسطين الكبرى خلال الفترة 1939-1936، ثم دور الرابطة الوطنية البحرينية للمقاطعة خلال الفترة 1948-1947، ثم دور

الصحف البحرينية في التشهير بالتجار مستوردي البضائع ومصدّريها من الكيان الصهيوني خلال الفترة 1950-1963، وصولاً إلى الفترة 1963-1990 التي تعدّ حسب الجاسم الحقبة الذهبية للمقاطعة، وذلك من خلال مقاطعة البحرينيين للشركات المتعلقة بإسرائيل، والتي تحمل جنسيتها، ومقاطعة الشركات والمؤسسات التي لها تعامل مباشر مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات التي تقيم علاقات مع الشركات المحظورة (ص 222).

يرى الجاسم أن الكُتّاب البحرينيين رأوا في اتفاق أوسلو اختراقاً باتجاه التطبيع (ص 224)، وتزامن هذا الاتفاق مع الابتزاز الأميركي بالطلب من الخليجيين التسلح بسبب تهديد أمنهم القومي، وربط الولايات المتحدة اتفاقاتها للتجارة الحرة مع البحرين منذ عام 2004، بإغلاق المكتب البحريني لمقاطعة إسرائيل في حال رغبت القيادة البحرينية بالتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة (ص 228).

على الرغم من ذلك، يُشير الجاسم إلى أن صحوة البحرينيين الشعبية، التي تبرز بين الحين والآخر، كاعتصام الفنانين البحرينيين أمام مبنى الأمم المتحدة من أجل مقاطعة إسرائيل، واعتصام عمال شركة طيران الخليج ومطالبتهم بتفعيل المقاطعة عام 2002، تبقى خير دليل على مكانة القضية الفلسطينية لدى البحرينيين (ص 225).

عن تجربة جنوب أفريقيا، يبحث ستيفين فريمان **في الفصل الثامن** في سؤالين هامّين، وهما:

ما الذي يميز تجربة المقاطعة في جنوب إفريقيا عن غيرها من نماذج المقاطعة العالمية؟ وأي **دروس يمكن للفلسطينيين** الاستفادة منها؟ ويُؤكد فريمان أن حملة المقاطعة الجنوب إفريقية لم تكن وحدها المسؤولة عن هزيمة نظام الفصل العنصري، وأنها لو كانت بمفردها، لأخفقت (ص 235). لذا، يشدّد فريمان على أهمية ثلاث نقاط هامة لا بد للفلسطينيين منها، وهي:

أولاً، إن توسيع قاعدة مناصري حملة المقاطعة، يفرض على الحملة المحافظة على المشاركة الشعبية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد أهداف وآليات عمل الحركة (ص 238).

ثانياً، إن توصيف حركة المقاطعة الجنوب إفريقية بتوصيفات رومانسية، بأنها نضال موحد وله هدف مشترك ولم تشهد انقسامات بين أعضائها،

غير دقيق. فقد شهدت الحملة اختلافات داخل وخارج جنوب إفريقيا منذ تأسيسها (ص 239).

ثالثاً، إن التحدث بلغة العالم الغربي وقيمه، لا سيما الداعمون للديمقراطية والعدالة والمعادون للعنصرية، له أثر كبير في عبور خطاب المقاطعة الحدود الوطنية، وهذا يساعد في بناء إجماع أخلاقي لتبيان مطالب الحملة (ص 245).

يُركز **الفصل التاسع** على تأثير المقاطعة في الولايات المتحدة الأميركية. يبدأ أسامة أبو ارشيد بحثه بالتنقيب في دور الكونغرس الأميركي في الحرب على كل من يدعو لمقاطعة إسرائيل (ص 283). وينتقل ارشيد لبحث دور اللوبي الصهيوني، خصوصاً دعوته لإصدار تشريعات فيدرالية وعلى مستوى الولايات جُرّم حركة المقاطعة، من بينها ولايات إنديانا وألينوي وتينيسي وأريزونا وساوث كارولاينا ونيويورك. ثم دور اللوبي في اتهام كل صوت معارض لإسرائيل بمعاداة السامية وتشويه سمعة مناصري حركة المقاطعة، لا سيما طلبة الجامعات والأكاديميون، والعمل على قطع التمويل عن الجامعات التي لا تتخذ عقوبات بحق الناشطين في المقاطعة (ص 295).

تخشى إسرائيل نجاح حركة المقاطعة في الولايات المتحدة، خصوصاً مع تنامي أعداد التجمعات الكنسية الأميركية التي تقاطع الشركات الإسرائيلية، وتصاعد أهمية مقاطعة مجالس الطلبة والاتحادات الأكاديمية للجامعات والشركات الإسرائيلية، وتنامي حث اليهود الأميركيين ممن يعارضون إسرائيل لزيارة الضفة الغربية والاطلاع على الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وتنامي حث الأميركيين على مقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل في الولايات المتحدة (ص 288).

يبحث **الفصلان العاشر والحادي عشر** في قضية وسم بضائع المستوطنات الإسرائيلية في دول الاتحاد الأوروبي والتحديات.

في **الفصل العاشر**، يُفرّق طارق حمود بين الموقف الأوروبي من مقاطعة بضائع المستوطنات ومقاطعة إسرائيل بوصفها نظاماً عنصريّاً. ويرى أن استهداف الاتحاد الأوروبي للمنتوجات التجارية الإسرائيلية المصنعة من المستوطنات ووسمها بوسم خاص، يعكس غياب جرأة أوروبية لمقاطعة إسرائيل عموماً بوصفها نظاماً عنصريّاً. وكيف أنّ مقاطعة إسرائيل بوصفها نظاماً عنصريّاً بالنسبة للأوروبيين تعدّ خطّاً أحمر؛ ويرفض الاتحاد الأوروبي-قطعيّاً- وصف إسرائيل بأنها شبيهة بنظام الأبرتهايد في جنوب

أفريقيا. ويعود ذلك إلى الموقف السياسي الرسمي الأوروبي المتخوف من إسرائيل (ص 308). ويرى حمود أنه وبالرغم من قوة حركة المقاطعة وتأثيرها في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تجريم إسرائيل نفسها، بوصفها نظام فصل عنصري، أمرٌ ما زال يحتاج إلى مزيد من الجهد (ص 327).

ترى أماني السنوار في **الفصل الحادي عشر** ضرورة عدم التهوين من خطوة وسم البضائع. وبالرغم من غياب إحصائيات دقيقة عن تأثير المقاطعة الاقتصادية في أوروبا على إسرائيل، إلا أن ذلك لا ينفي أثرها، فالاتحاد الأوروبي يُعتبر الكتلة الاقتصادية الكبرى في العالم. كما تعكس المقاطعة في دول الاتحاد الأوروبي تحولاً في المزاج الأوروبي الرسمي تجاه إسرائيل، وتساعد في تهيئة أرضية صلبة لعزل إسرائيل ومشروعها الاستيطاني. وتقترح السنوار دراسة الحيثيات التي أنضجت قرار وسم بضائع المستوطنات لتكرار الأمر، واستغلال صعود اليمين المتطرف في إسرائيل من أجل استصدار قرارات أخرى من دول الاتحاد الأوروبي بمنع بضائع المستوطنات وعدم تداولها مطلقاً، والمراكمة في النشاطات لتجريم إسرائيل وعزلها وتعريفها بوصفها دولة عنصرية تمارس الاستيطان.

يدرس **الفصلان الثاني عشر والثالث عشر التجربة الأسترالية**. وتنطلق إميلي بليزارد **في الفصل الثاني عشر** من محاججة ماونيل كاستلز، بقدرة المجتمع الشبكي العالمي على تغيير العلاقة بين السلطة والقوى المناهضة للسلطة. وترى بليزارد أن حركة المقاطعة تستفيد من تكنولوجيا المعلومات للانخراط بشكل أوسع في النضال ضد الاستعمار، فهذا النضال قوامه فعل جماعي عابر للقوميات معتمد على شبكات الاتصالات (ص 370). وبوصف حملة المقاطعة حركة إلكترونية، فإنها توظف شبكات الاتصالات لتعميم أهدافها ورؤيتها ونشاطاتها. على هذا النحو، نجحت المقاطعة في تدويل نضالها، فقد استفادت من كسب تأييد منظمات المجتمع المدني في مختلف دول العالم بهدف بناء انتفاضة عالمية. بهذه الانتفاضة، تمكنت المقاطعة من اختراق الرأي العام الرسمي الأسترالي، المعادي للمقاومة الفلسطينية، وتمكنت من اختراق القطاع الخاص المؤيد لإسرائيل وعرقلة نشاطاته، وعرقلة تشويه صورة الأكاديميين الأستراليين المؤيدين لمقاطعة إسرائيل.

يبحث بيتر سلزاك **في الفصل الثالث عشر** في الهيئات المسؤولة عن تنظيم فعاليات ميدانية للمقاطعة في أستراليا، من بينها جمعية

«أستراليون من أجل فلسطين» في ملبورن، «وشبكة دعم فلسطين في أستراليا، وفريق سدني في حركة المقاطعة، وجمعية أصدقاء فلسطين الأستراليين»، «والمجلس الوطني للكنائس»، «والشبكة الوطنية الأسترالية للدفاع عن فلسطين» (ص 389). وقد مثلت هذه التجمعات مصدر إلهام شعبي للأستراليين، ومحرّكاً لانتقاد إسرائيل في البرلمان من قبل أعضاء حزب العمال الأسترالي.

على الجهة المقابلة من الكرة الأرضية، يُقدم كمال قمصية مرزوقة في **الفصل الرابع عشر**، دور حركة المقاطعة في تشيلي، حيث الجالية الفلسطينية القوية، والتحديات التي تواجهها. منذ عام 2006، بادر العديد من النشطاء التشيليين من أصول فلسطينية بالتواصل مع الفلسطينيين في فلسطين بهدف نقل تجربة حركة المقاطعة. لكن هذا لا ينفي أن المقاطعة تُواجه تحديات جمّة، أهمها نفوذ اللوبي الصهيوني في تشيلي، ووجود العديد من الأحزاب اليسارية والليبرالية المؤيدة لإسرائيل، وضعف المجتمع المدني التشيلي بوصفه مجتمعاً ليس معولماً.

يختتم الكتاب في الفصل **الخامس عشر**، بتقديم دراسة لمحمد نزاري عن التحديات التي تواجه حركة المقاطعة في ماليزيا، خصوصاً وجود تجارة سرية تقودها الحكومة الماليزية مع إسرائيل، ووجود تيار يدعو إلى الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية المحلية كالنمو الاقتصادي وتقليل الدَين الحكومي بدلًا من التركيز على الشؤون الدولية، والصورة السلبية للمسؤولين الحكوميين الداعمين لحركة المقاطعة، وخوف ماليزيا من تأثر تجارتها الدولية بسبب معاداتها لإسرائيل.

أبعد من المقاطعة والتطبيع

يُعتبر هذا الكتاب قيمة مضافة إلى حقل الدراسات الفلسطينية. ومن المنتظر أن يحمل بين طياته أثراً واضحاً في إعطاء القارئ العربي مساهمة مهمة في بحث إستراتيجيات مناهضة الاستعمار الاستيطاني العنصري. ومع ذلك، يخلو الكتاب من بعض المسائل التي تحتاج إلى مناقشة: **أولاها** أن دلالة «التطبيع» باتت غير كافية لتفسير العلاقات مع إسرائيل في ضوء الدلالة التي تعني «جعل العلاقات طبيعية مع إسرائيل».

ثانياً أن «المقاطعة» وحدها غير كافية لتشكل إستراتيجية لإنهاء الاحتلال والأبرتهايد.

مراجعات

أولًا، إن دلالة «التطبيع»؛ التي تعني الاتصال أو المشاركة بين فلسطينيين وعرب وتفاعلهم مع إسرائيليين، بهدف الوصول إلى علاقة طبيعية خالية من الاختلاف ودعم الخطاب والرواية الصهيونيين، لا تكفي لوصف الانجرار العربي الرسمي غير المسبوق نحو التطبيع مع إسرائيل، وهو السياق ذو الصلة هنا، والتسابق نحو إرسال مسؤولين عرب لزيارة إسرائيل أو لقاء مسؤوليها في السرّ أو العلن بالعواصم العربية والغربية، وتبني بعض المثقفين والصحافيين والكتّاب العرب الخطاب الصهيوني وبثه في وسائل الإعلام، وتجاوز الأنظمة الرسمية «مبادرة السلام العربية» على عللها بتعليق أي مبادرة لتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل حتى إنشاء دولة فلسطينية. فضلًا عن ذلك، لا تكفي دلالة «التطبيع» لوصف حالة نفي أي مشكلة مع الإسرائيليين، وتحميل الفلسطينيين مآسي الأمة العربية، وكأنما الفلسطينيون هم من جلبوا الاستعمار الإسرائيلي إلى المنطقة العربية. وعليه، ينبغي الوعي أن السلوك الذي تتبعه بعض الأنظمة العربية بالانفتاح على إسرائيل، لا يُؤدي إلى جعل العلاقات طبيعية فحسب، بل بهذا السلوك، فإن هذه الأنظمة تقوم بمحو تاريخ شعب كامل وإلغاء قضيته، ومحو حق الفلسطينيين بالوجود على أرضهم والبقاء فيها.

ثانياً، إن دلالة «المقاطعة»؛ التي تعني وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة شركاتها ومؤسساتها ونشاطاتها، لا تكفي وحدها لاعتبارها إستراتيجية لإنهاء الاستعمار الإسرائيلي. وعليه، يتوجب على المؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية، إلى جانب المقاطعة الدولية أن يقوموا باتباع إستراتيجيات أخرى، كدعم كافة أشكال المقاومة السريّة والعلنية، المنظمة وغير المنظمة، والقيام بالتعبئة الجماهيرية الميدانية. وهذه جميعها تعدُّ أركاناً رئيسية في نجاح أي حملة مقاطعة.

أخيراً، يُعدّ الكتاب واحداً من الكتب المهمة في سياق المقاطعة والتطبيع مع إسرائيل، بوصفه كتاباً مرجعيّاً يُساهم في تفكيك مفهوم التطبيع والمقاطعة وعرض أشكالها ونجاحاتها. وهذا الكتاب يُعدّ مساهمة مهمة لبحث إستراتيجية من إستراتيجيات المقاومة الشعبية الفلسطينية.